مجلس التعاون الخليجي إلى أين يسير؟

د. عبدالله جمعة الحاج

دون شك، إن هذا السؤال يخامر عقول الكثيرين من مواطني دول المجلس، فهل منظمتهم الإقليمية تسير نحو المزيد من التعاون أم العكس؟ وما هي الشواهد الدالة على ذلك؟ من ناحية تنظيرية تشير الأدبيات الخاصة بالتعاون الإقليمي إلى مسارين يسلكهما تطور الكتل الإقليمية، المسار الأول هو الحصاد الخاص بالشعور بالجماعية "نحن" فيما بين الأقطار المكونة للتكتل الإقليمي، والقائم على وجود تماثل في النهج السياسي والاقتصادي، وفي الثقافة والتاريخ والفلسفة الاجتماعية والقضايا الحساسة، المرتبطة بعناصر الإثنية كالعراق، والديانة واللغة والمنشأ الإقليمي والمذهب الديني.

أما المسار الآخر، فهو المتعلق باعتراف الدول ذات الروابط المشتركة بوجود مصالح وعوائد وفوائد مشتركة حقيقية، من الممكن أن تنتج عن التعاون فيما بينها وبين دول أخرى، ومن إدراك أن استشراء عدم التعاون ربما يؤدي إلى كوارث أمنية واقتصادية أو كلتيهما معا. وعلى شاكلة ما حدث في المناطق التي طورت دولها بالتدريج منظمات إقليمية فيما بينها خلال العقود الثلاثة المنصرمة، بناء على تماثل ظروفها الاجتماعية-الاقتصادية، فإن الدول الخليجية الست ذات أنظمة الحكم المتماثلة، لا ينقصها جانب التماثل الثقافي بمعناه الشامل، ولا التماثل المتعلق بالإرث السياسي والاجتماعي، وكنتيجة حتمية لذلك، فإن الشعور العام السائد في أوساطها، رسميا وشعبيا، هو الرغبة في التعاون، وذلك بغض النظر عن وجود بعض المشاكل الجانبية العالقة فيما بينها.

وفي تقديري، فإن ما يدفع هذه الدول بقوة إلى الشعور بالـ"نحن" فيما بينها في مواجهة العالم الخارجي إقليميا ودوليا، هو أن منطقتها مستمرة في التعرض للحروب المدمرة منذ نهاية عقد سبعينيات القرن العشرين. لقد هيأت هذه الحالة من الشعور بعدم الأمن وبالأخطار المحدقة، الظروف المناسبة لبروز نمط من التجمع الإقليمي فيما بينها. إن فحوى هذا التجمع، هو أن ترتبط الأقطار الستة بعضها بعضا برباط يؤدي إلى جهود تنمية مشتركة على الصعيدين الأمني والاقتصادي، وتنسيق عالي المستوى على الصعيد السياسي. وتوضح الانطباعات العامة السائدة في الوسطين الرسمي والشعبي، أنه إذا لم تنعم الأقطار الستة من خلال المجلس، بالمزيد من التعاون، فإنها ستواجه بأخطار تتعلق بالأطماع الخارجية، خاصة على ضوء سعي بعض دول المنطقة إلى التسلح النووي، وبالوجود والاستمرارية الخاصة بها ككيانات مستقلة، وبالتخلف، وبسلسلة لا منتهية من الحروب والأزمات.

التطور الإيجابي السريع الذي يشهده المجلس، يعود إلى التعاون الذي أبداه أعضاؤه، إن تلك الروح التعاونية تبرر بروز المجلس وتشجع دوله على الدخول في فعاليات إقليمية تدعم مسيرته وتسطر له مستقبلا أكثر إشراقا وقوة يساعده على البقاء والاستمرارية.

وعند التعامل مع المحفزات السياسية المحركة لتعاون دول المجلس، والنظر في إمكانية اتجاهها المستقبلي نحو المزيد من التعاون، فإن من الأجدى أن ينحصر الحديث في القضايا الأساسية، كالبنى التنظيمية للتعاون السياسي والأمني، وآليات حل أزمة الصراع والتطلعات الخاصة بأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، وأسس التكامل المتعلقة بالاستقرار وإمكانية التنسيق فيما يتعلق بالتسلح الجماعي وتطلعات بعض القوى الخارجية دوليا وإقليميا تجاه دول المجلس، ودور البعض من تلك الدول في مستقبل دول المجلس. تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنه في إطار العمل الخاص بالتعاون بين دول المجلس، لا توجد مشكلات حقيقية معيقة تتم مواجهتها من قبل منظمة إقليمية على نمطها، أي أنه لا توجد اختلافات على صعيد النظرة الأيديولوجية والتراث السياسي والاختلافات اللغوية، وعلاوة على ذلك فإن دول المجلس لا تواجه مشكلات جدية تتعلق بالتعددية العرقية والدينية في داخل كل مجتمع على حدة.

على الرغم من الطرح المتفائل أعلاه، فإنني أعتقد أن الطبيعة المتغيرة الحالية للسياسات الدولية في المنطقة، تحتاج إلى البحث عن أطروحات ومقولات جديدة، وبنىً تنظيمية جديدة للتعاون السياسي والأمني والعسكري. وقد يوضح ذلك ما يلاحظ حاليا من محاولات تطوير البنى التنظيمية ضمن الإطار العملي للمجلس. إن ذلك يعكس ما يراه أعضاء المجلس من أن منظمتهم الإقليمية تحتاج إلى أجهزة إدارية فعالة تقوم بإصدار التوجهات وجمع المعلومات والأدلة على صحة تلك المعلومات، وبالبحث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والعسكري وبرعاية العلاقات العامة لمنظمتهم.

لذلك فإن مسيرة المجلس المستقبلية تحتاج إلى إجراء الكثير من التغييرات على الأنماط الدبلوماسية التقليدية المتبعة، وذلك باستخدام كل ما هو جديد على صعيد الاختراعات التكنولوجية، وباستقطاب الكفاءات المواطنة للعمل في كوادر المجلس الوظيفية، وبتغيير طبيعة تأهيل الدبلوماسيين العاملين لدى المجلس سواء في مكاتبه في مقر رئاسته أو أولئك المبعوثين منهم إلى الدول والجهات الأخرى. إن إجراء هذه الأنماط من التغييرات والإصلاحات لابد لها أن تمد المجلس بحيوية وقدرة على العمل الجاد الذي يخدم في نهاية المطاف، أهداف الدول المكونة له، وأن تعطيه عمرا مديدا في خدمة المنطقة دولا وشعوبا. إن مستقبل المجلس لو تحققت له كافة الإمكانيات المطلوبة يبدو مشرقا، ولاشك بأن عرب الخليج قادرون على الحفاظ على منظمتهم ودعمها.

نقلا عن صحيفة (الاتحاد) الاماراتية

أشرف على أكبر توسعة للحرم النبوي الشريف

وفاة الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة

مكة المكرمة/ متابعات:

انتقل إلى رحمة الله تعالى صباح السبت في الولايات المتحدة الأمريكية الأمير عبد المجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة إثر مرض عانى منه طويلا.

وكان الأمير عبد المجيد قد تولى العديد من المناصب القيادية ابرزها امارة منطقة مكة المكرمة قبل سبع سنوات وقبلها أميرا لمنطقة المدينة المنورة.

كما سبق للأمير الراحل أن تولى إمارة تبوك، ويبلغ الامير الراحل خمسة وستين عاما، وهو الابن الثالث والثلاثين من ابناء مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود.

وربما تكون الشهور الأخيرة من حياة الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز هي الأهدأ في تاريخ عمله الحكومي في ختام مشوار جاوز ربع قرن من الانجاز المتواصل، فقد اعتاد السعوديون على النجاحات المتلاحقة والمشاريع الطموحة في عديد الميادين للأمير الراحل، إلا أن العارض الصحي الذي ألم به، وفرض عليه رحلة علاجية طويلة خارج المملكة، أخفى الحضور المتميز لأمير منطقة مكة المكرمة.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز استقبل الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز في الرياض عقب عودته من رحلته العلاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، في 22 يناير من العام الجاري، قبل انتقاله إلى جدة مساء 17 فبراير الماضي، والتي رحب به فيها أهلها باستقبال شعبي أصرّ على المشاركة فيه بما عرّضه إلى الإرهاق الذي يرجح أنه ساهم في تراجع حالته الصحية من جديد، بما قاد إلى نقله إلى المستشفى للمرة الأخيرة.

ولد الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز في الرياض عام 1943م (1363هـ) وتعلم القرآن الكريم ومبادئ العلوم الدينية على يد الشيخ عبد الله عبد الغني خياط، ثم التحق بمدرسة الأنجال في الرياض، ونال الشهادتين الابتدائية والمتوسطة من معهد العاصمة النموذجي، ثم التحق بكلية العلوم البحرية العسكرية في بريطانيا عام 1954م (1374هـ).

والأمير عبد المجيد هو أحد الأبناء الستة والثلاثين لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، أما والدته فهي الأميرة هيا بنت سعد السديري، وهو اصغر أشقائه، وهم الأمير بدر بن عبد العزيز نائب رئيس الحرس الوطني، وعبد الإله بن عبد العزيز الذي سبق أن عمل أميراً لمنطقة القصيم، ثم أميراً لمنطقة الجوف، والأميرة نورة بنت عبد العزيز.

وتزوج الأمير عبد المجيد من الأميرة سارة بنت عبد المحسن العنقري، وأنجب منها ابنه الوحيد الأمير فيصل بن عبد المجيد، وله ثلاثة أحفاد هم الأميران عبد العزيز وتركي والأميرة العنود.

وتولى الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز منصبه الحكومي الأول في 19 مارس من عام 1980م (1400هـ) بموازاة تغييرات واسعة عرفتها السعودية في ذلك العام، حيث عيّن الأمير عبد المجيد أميراً لمنطقة تبوك -شمال غربي المملكة-، وساهم خلال أقل من ست سنوات في إحداث تطور عمراني في المنطقة، تمثلت أبرز مظاهره في إعادة تنظيم الشوارع، ومداخل مدينة تبوك.

وفي 26 من يناير عام 1986م (1406هـ) وعلى إثر وفاة الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز (1925م1985-م) أمير منطقة المدينة المنورة، صدر أمر ملكي بتعيين الأمير عبد المجيد أميراً لمنطقة المدينة المنورة، فواكب المرحلة الأولى لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لأكبر توسعة شهدها الحرم النبوي الشريف، وتطوير المنطقة المحيطة به، وتحديث المساجد التاريخية في عاصمة الإسلام الأولى.

وكان للأمير عدد من الإسهامات في تطوير المنطقة ومن ذلك إنشاء جمعية الثقافة والفنون في المدينة المنورة، والمعرض الدائم للصناعات الوطنية، وتأسيسه مهرجان المدينة للتنشيط السياحي، كما أنشأ أول جمعية خيرية بالمدينة المنورة.

وفي 25 نوفمبر 1999م (1420هـ) صدر أمر ملكي بتعيين الأمير عبد المجيد أميراً لمنطقة مكة المكرمة، وقد بذل العديد من الجهود في ميادين مختلفة من أجل مواصلة التنمية في المنطقة، فبالإضافة إلى رئاسته لجنة الحج المركزية التي تشرف على الجانب التنظيمي لموسم الحج، والإسهام في تطوير البنى التحتية في المنطقة، تبنى "مشروع الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز لتوطين الوظائف".

وأطلق أول مشروع لرعاية المسنين في محافظة جدة، ولجنة لتطوير خدمات الإسعاف، ورأس مجلس الفروسية في مكة المكرمة، والهيئة العليا لتطوير منطقة مكة، ومجلس تطوير الخدمات الصحية بمكة، ومجلس إدارة مصلحة المياه والصرف الصحي بالمنطقة، وترأس النادي العلمي السعودي بجدة، والذي يهدف إلى رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين وتعزيز قدراتهم وتبني ابتكاراتهم العلمية، كما أنشأ مركز الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز للأطفال الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

إلى ذلك كان الأمير عبد المجيد رئيساً فخرياً لشركة جدة القابضة للتطوير، وجمعية أصدقاء مرضى الربو بمنطقة مكة المكرمة، ولجنة مساعدة المسجونين والمعسرين بجدة، وجمعية تحفيظ القرآن الكريم بجدة.

أولى الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز التطوير الاقتصادي في منطقة مكة المكرمة عناية خاصة، وساهم بصورة فاعلة في إنشاء مركز "خديجة بنت خويلد" في غرفة جدة للتجارة والصناعة المخصص لسيدات الأعمال، كما ابتكر ما أطلق عليه "الدائرة الاقتصادية بإمارة مكة المكرمة"، وتتصل هذه الدائرة بأمير المنطقة بشكل مباشر.

والدائرة عبارة عن مجموعة تطوعية تتكون من نخبة من رجال الأعمال والأكاديميين المتخصصين في علمي الاقتصاد والاجتماع، وتقدم استشارات لتحسين البيئة الاستثمارية في المنطقة، بما يجعلها نقطة جذب سياحي وترفيهي وعلاجي، ومركزا للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونجحت هذه الدائرة في احتضان العديد من المشروعات الاقتصادية المبتكرة، كما حرصت على دعم المبادرات الاجتماعية مثل تقديمها العون في إنشاء الجمعية السعودية لمرضى الإيدز، وتكوين مجموعة لتقييم التعليم الأهلي، ولجنة للاهتمام بقضايا الشباب كان من ابرز توصياتها السماح للشباب بدخول المراكز التجارية.

وكان الأمير عبد المجيد محباً للرياضة، فبالإضافة إلى ممارسته اليومية لرياضة المشي، فإن ابرز هواياته الفروسية والسباحة ولعبة التنس، فضلاً عن الصيد بواسطة الصقور "القنص"، وهي الهواية التي كان يخصص لها عادة عشرين يوما من شتاء كل عام.

ولكن الرياضة في حياة الأمير عبد المجيد تجاوزت الهواية إلى العمل الرسمي، حيث ترأس مجلس أعضاء الشرف بنادي الوحدة بمكة المكرمة، ودعم إنشاء مشروع "ميدان جدة لسباق السيارات"، وأطلق اسمه على كأس البطولة المدرسية في منطقة مكة المكرمة.

لكن ظهوره الرياضي الأبرز تم بتعيينه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -ولي العهد آنذاك- رئيساً للجنة تطوير الرياضة وكرة القدم في السعودية، بعد الظهور المتواضع لمنتخبها في مونديال كوريا واليابان عام 2002م.

بدء دورة تدريبية عن إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بسلطنة عمان

مسقط / العمانية:

بدأت في فندق شانجريلا بر الجصة أمس أعمال الدورة التدريبية الإقليمية الخامسة عن إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية وذلك ضمن خطة الأنشطة المشتركة بين مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتبه التنفيذي ومنظمة العمل الدولية ومكتبها الإقليمي ببيروت.

وتهدف الدورة التي رعى حفل افتتاحها معالي الدكتور جمعه بن علي آل جمعه وزير القوى العاملة إلى تزويد الكوادر المتخصصة العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وممثلي القوى العاملة وأصحاب العمل بالمعارف والمهارات المتعلقة بمتابعة المبادئ والحقوق الأساسية للعمل والمبينة في إعلان منظمة العمل الدولية ومعايير العمل الدولية مع التركيز على مبادئ الحريات النقابية والتميز في الاستخدام والمهنة.

كما تهدف الدورة إلى شرح أساليب وإجراءات إعداد التقارير السنوية الخاصة بمتابعة إعلان المبادئ واتفاقيات العمل الدولية والتعريف بالمسائل المتعلقة بإجراءات وسير عمل مؤتمرات العمل الدولية خاصة اللجان ثلاثية التكوين المعنية بالمعايير والمراحل والإجراءات المتعلقة بمناقشة واعتماد التقارير المرسلة من الدول الأعضاء للمنظمة.

وألقى عثمان بن عبدالله التويجرى مدير عام المكتب التنفيذي كلمة أوضح من خلالها أن محاور هذه الدورة ستركز على الأهداف الاستراتيجية لتعزيز فرص العمل اللائق ومعايير العمل الدولية ومتابعة تطبيقها في دول مجلس التعاون الخليجي واليات مناهضة العمل الجبرى والاتجار بالبشر بالإضافة إلى مبدأ الحريات العالمية فضلا عن مناقشة التقرير العالمي لعام ٢٠٠٧ والمخصص هذا العام لموضوع منع التمييز في الاستخدام والمهنة إضافة إلى مناقشة محور مهم يتمثل في التزامات منظمة العمل الدولية في برامج التعاون لدعم قدرات وخبرات الأجهزة الحكومية المعنية.

وقال إن انعقاد هذه الدورة يأتي بمشاركة الشركاء الاجتماعيين من أصحاب العمل والقوى العاملة من جميع دول المجلس الأمر الذي يحمل دلالة واضحة على اهتمام أطراف الإنتاج الثلاثة بهذا الموضوع الحيوي.

من جانبها ألقت ندى الناشف المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية كلمة أوضحت من خلالها بأن الدورة تعد مهمة حيث تشكل جزءا من برامج التعاون الخاصة بمنظمة العمل الدولية مع دول المنطقة وتعكس مدى اهتمام هذه الدول والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت إن إعلان المبادئ على الرغم من أهميته لا يعد هدفا بحد ذاته بل وسيلة نستطيع جميعا من خلالها ان نضمن الحد الأدنى من التوازن بين التنمية الاقتصادية وعولمة الاقتصاد من ناحية والحماية الاجتماعية من ناحية أخرى.. مضيفة بان الأعوام القليلة الماضية شهدت زيادة في حجم التبادل التجاري في السلع والخدمات والتحركات الدولية لرأس المال كما تداخلت الأسواق المالية وانتقلت الأنشطة الإنتاجية وتضاعفت حجم الاستثمارات الأجنبية كما هو الحال في معظم الدول العربية وخاصة في قطاع السياحة.

وأشارت إلى أن الإعلان يسعى بشكل أو بآخر لإخضاع التحولات الاقتصادية لدرجة معينة من الاهتمام بالحماية الاجتماعية حتى تواكب النمو الاقتصادي وبذلك تحقق العدالة للعاملين مع مراعاة البيئة المساعدة لزيادة وتحسين الإنتاجية.

شركة "كيليك" تفتتح مكتبا في مركز دبي المالي العالمي

دبي / وام:

أعلنت (كيليك) وهي شركة مستقلة توفر خدمات الوساطة للأسهم بالإضافة إلى إدارة الاستثمارات واستشارات التخطيط المالي السبت أنها حصلت على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية يخولها افتتاح مكتب لها في مركز دبي المالي العالمي.

وستوفر شركة كيليك من خلال مكتبها الإقليمي في مركز دبي المالي العالمي مجموعة واسعة من الخدمات لعملائها في الخليج والشرق الأوسط.

وحققت الشركة التي تأسست في العام ١٩٨٩م نموا ملحوظا من أعمال الوساطة للأسهم لتصبح إحدى أكبر المجموعات المستقلة للخدمات المالية في المملكة المتحدة حيث تدير أعمالا تتجاوز ٣ مليار جنيه إسترليني نيابة عن أكثر من ٢٥ الف من عملائها.

وتدير الشركة حاليا أعمالها عبر ١٣ فرعا وبشكل رئيسي من لندن حيث توفر خيارات النفاذ والخدمات الشخصية للعملاء.

ويقع مقر شركة (كيليك) وشركاه في لندن وهي مدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية كما أنها معتمدة ومرخصة من سلطة الخدمات المالية.

وتقدم الشركة خدمات في إدارة الأصول النظامية والوصايا والائتمانات إضافة إلى طيف من الخدمات المؤسساتية توفر نظام مشترك للإدارة والاستشارة التنفيذية.

وقال جون ماك غاو المسؤول التنفيذي الأول لشركة (كيليك) في الشرق الأوسط وآسيا إن افتتاح مكتب لنا في مركز دبي المالي العالمي يمثل نقطة انطلاق جديدة للنمو وتعزيز أعمالنا في هذه المنطقة التي تتسم بالحيوية والنمو السريع مشيرا الى كوننا واحدة من الشركات المستقلة الرائدة في مجال الخدمات المالية فإننا مسرورون بالدخول إلى أسواق الشرق الأوسط مما سيساهم في إتاحة الفرصة لخدمة عملائنا هنا عبر مكتبنا في مركز دبي المالي العالمي.

وأضاف أنه ومن منطلق إقامتي في دبي لحوالي عقد من الزمان فقد شهدت تطورات خاطفة وغير متوقعة في الاقتصاد سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو المنطقة بأسرها ونتطلع جميعنا في كيليك إلى المساهمة في قصة النجاح المذهلة هذه عبر مكتبنا الجديد في مركز دبي المالي العالمي.

من جانبه قال كاشف أرباب المدير الإداري لشركة كيليك /الشرق الأوسط وآسيا/ إن دبي تعتبر أحد المراكز التجارية الرائدة على مستوى العالم وتستقطب بشكل خاص صناعة الخدمات المالية بسبب ما تمتاز بها من سيولة إقليمية منوها انه وبالانضمام إلى عائلة مركز دبي المالي العالمي فسنحظى بقاعدة لوجيستية وتشريعية مناسبة تزوّدنا بفرص واعدة في المنطقة.

من جهته قال الدكتور عمر محمد أحمد بن سليمان محافظ مركز دبي المالي العالمي إنه لمن دواعي سروري أن أرحّب بانضمام شركة (كيليك) إلى عائلة مركز دبي المالي العالمي المتنامية التي تضم حالياً أكثر من ٣٥٠ شركة من مختلف أرجاء العالم.

واضاف انه وفي عصر العولمة هذا من الأهمية بمكان لمنطقة الخليج أن تستمر في الحفاظ على مواكبة أحدث التطوّرات في صناعة الخدمات المالية وتوفير حلول تلبي متطلبات قاعدة المستثمرين الواسعة وأنا على ثقة بأن (كيليك) ستنجح في مهمتها عبر مكتبها الجديد هنا في مركز دبي المالي العالمي.

وزيرة خارجية النمسا تشيد باستراتيجية التطوير والتحديث لإمارة أبوظبي

أبوظبي / وام:

أشادت أورسولا بلاسنيك وزيرة خارجية جمهورية النمسا باستراتيجية التطوير والتحديث الكبرى التي تشهدها إمارة ابوظبي في مختلف المجالات.

ونوهت بمدى الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها ابوظبي بما يمكنها من تحقيق معدلات نمو سريعة وخلق تحالفات وشراكات اقتصادية واستثمارية ناجحة مع كبرى دول العالم.

جاء ذلك خلال حفل الاستقبال الذي أقامه ناصر السويدي رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد في أبوظبي بفندق قصر الإمارات على شرف معالي وزيرة خارجية النمسا والوفد المرافق لها بحضور سعادة محمد عبد الله عمر وكيل الدائرة وعدد من الوكلاء المساعدين بالدائرة ورجال الأعمال وممثلي وسائل الإعلام من كلا البلدين.

وأشارت معالي اورسولا بلاسنيك إلى ان زيارتها إلى ابوظبي قد حققت أهدافها المرجوة على الرغم من أنها الأولى لها إلى دولة الإمارات والمنطقة بشكل عام موضحة مدى اهتمام النمسا في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دولة الإمارات وخاصة إمارة ابوظبي.

وأكدت ان المشاريع التنموية العملاقة التي تقوم بها حكومة ابوظبي من ضمنها تطوير جزيرة السعديات والجزر المجاورة إلى جانب تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص من شانه ان يضمن لها النجاح المبكر والارتقاء بقوة إلى العالمية خاصة على المستوى الاقتصادي والسياحي.

واستعرضت الوزيرة ابرز المجالات التي تتميز بها بلادها خاصة السياحية والثقافية التي من الممكن خلق مجالات تعاون وتنسيق مشترك وفاعل بشأنها مع حكومة ابوظبي بما يسهم في تطوير مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

من جهته ألقى ناصر السويدي رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد كلمة أمام الحفل أعرب فيها عن أمله في أن تساهم زيارة معالي وزيرة خارجية النمسا إلى ابوظبي في تطوير وتفعيل علاقات التعاون والصداقة مع النمسا في مختلف المجالات.

أخبار متفرقة

10 % النمو المتوقع لقطاع السياحة الخليجي خلال 10 سنوات

المنامة / وكالات :

توقعت دراسة اقتصادية حديثة استمرار النمو في قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي،بنسبة تصل إلى أربعة في المائة سنويا،خلال السنوات العشر القادمة حيث يغطي أكثر من عُشر الناتج الإجمالي للعالم.

كما أظهرت الدراسة،التي أعدها مجلس السفر والسياحة العالمي،أن قطاع السياحة في منطقة الشرق الأوسط يتوقع أن يحقق نموا بنسبة عشرة في المائة، ليساهم في إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة، بأكثر من ٢٧٢ مليار دولار، بحلول عام ٢٠١٧.

وقالت الدراسة إن هذا القطاع المتنامي سيوفر خلال تلك الفترة،أكثر من ست ملايين فرصة عمل، بالإضافة إلى حوالي٥،١ ملايين فرصة عمل إضافية، خلال السنوات التالية،وحتى العام ٢٠٢٥.

إلى ذلك، ذكرت دراسة أخرى أن قيمة المشروعات السياحية،التي يجري تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال العشر سنوات القادمة، تبلغ نحو٧٢٣ مليار دولار،سيكون نصيب منطقة الخليج منها نحو ٣٧٢ مليار دولار، أي بما يوازي ٠٩ في المائة من القيمة الإجمالية لتلك المشروعات.

وأشارت إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تأتي في المرتبة الأولى بين الدول الخليجية، من حيث نسبة المشروعات السياحية بها، بنسبة ٧ في المائة من إجمالي المشروعات التي سيتم تنفيذها في المنطقة حتى عام ٧١٠٢ ، بقيمة تصل إلى ٤٣٢ مليار دولار، أي ما يوازي ٨٥٨ مليار درهم إماراتي.

كما أشارت الدراسة إلى أن مساحة المشروعات السياحية المزمع تنفيذها في دول الخليج،تقدر بحوالي ٧٣٧ مليون متر مربع عند انتهائها، حيث تحتل دولة الإمارات ما نسبته ٠٧ في المائة من إجمالي مساحة تلك المشروعات، بواقع ٨٥٥ مليون متر مربع.وأضافت: إن قيمة المشروعات السياحية المعروضة من مصر والسودان والمغرب وتونس،تصل إلى نحو ٥٣ مليار دولار،بينما تصل قيمة المشروعات المعروضة في كل من لبنان وسوريا والأردن إلى ١٢ مليار دولار .

وجاء الإعلان عن هذه الدراسة خلال مؤتمر صحفي نظمته شركة "ريد" للمعارض بالشرق الأوسط مؤخرا، في إطار التحضير لإطلاق معرض مشروعات التطوير والاستثمار السياحي، والذي من المقرر أن تعقد دورته الأولى أواخر يناير من العام القادم،بهدف تعزيز الاستثمارات والموارد والخبرات والتنمية في قطاع السياحة في المنطقة

سلطنة عمان تصدر شهادات إيداع بقيمة 81،5 مليون ريال

مسقط / وكالات :

قال البنك المركزي العماني السبت إنه طرح شهادات إيداع بقيمة ٨١،٥ مليون ريال أي ما يعادل ١٧٠ مليون دولار أمريكي. وذكر بيان صدر عن البنك المركزي أن شهادات الإيداع العمانية للإصدار رقم ٣٧٥ بلغت ٨١،٥ مليون ريال عماني وأن متوسط سعر الفائدة للإصدار حوالي ٣،٦٢ ٪.

وأضاف أن أعلى سعر مقبول بلغ ٣،٦٣ ٪ وأن مدة تلك الشهادات تصل إلى ٢٨ يوما وسيتم استحقاقها في الـ ٣٠ من شهر مايو/ أيار الجاري.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

الموافقة على تأسيس أول بنك في المنطقة برأسمال سيدات أعمال خليجيات

أبوظبي / وكالات :

قدرت دراسة أعدها بيت أبوظبي للاستثمار حجم ثروة سيدات الأعمال في الخليج بنحو ٣٧ مليار دولار ما دفع البيت إلى تأسيس أول بنك لسيدات الأعمال الخليجيات مقره البحرين.

وقال البيت ومقره أبوظبي انه حصل على الموافقة الأولية من قبل البنك المركزي في البحرين لتأسيس البنك برأسمال ١٠٠ مليون دولار. وأضاف ان الهدف من إنشاء البنك هو استغلال هذه الفوائض المالية بشكل مدروس لتحقيق طموحات سيدات الأعمال الخليجيات وتنمية أموالهن دون مخاطر، خاصة وان طبيعة المجتمع الخليجي تحول دون استغلال الكثير من سيدات الأعمال الفوائض المالية لهن بشكل مدروس.

عن أغراض البنك قال مدير توظيف الاستثمارات في البيت سعود النصف انها تشمل إدارة الأصول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والقيام بالعمليات المصرفية من بنك لآخر وتقديم الاستشارات الاستثمارية والقيام بعمليات الوساطة بين البنوك والشركات الاستثمارية.

وحول ابرز مشاريع البيت مع الجانب الكويتي قال النصف إن من أبرزها الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركة الكويتية للاستثمار في مشروع مدينة قطر للطاقة من خلال تأسيس صندوق استثماري برأسمال ٢٧٦ مليون دولار.

إلى جانب الشراكة الاستراتيجية مع الشركة الكويتية للاستثمار في مشروع بوابة بيروت حيث تم تأسيس صندوق برأسمال ١٦٠ مليون دولار إلى جانب توقيع اتفاقية مع تحالف من الشركات الكويتية بقيمة ٦٥ مليون دينار للمساهمة في احد الصناديق البالغ رأسمالها نحو نصف مليار دولار.